

مؤتمر نزع السلاح

المخضر النهائي للجلسة العامة 1488

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الأربعاء، 27 شباط/فبراير 2019، الساعة 10/00

الرئيس: السيد أيدان ليدل..... (المملكة المتحدة)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-11237(A)



* 1 9 1 1 2 3 7 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة 1488 لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، صباح الخير. نبدأ هذا الصباح اليوم الثالث والأخير من الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. ولدنا هذا الصباح تسعة متكلمين على قائمتنا.

واسمحوا لي في الوقت الحاضر بأن أعلق الجلسة لأرحب بضيفنا الموقر الأول، سعادة السيد كيوتو تسوجي، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في اليابان.

عُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. الزملاء الموقرون، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بأول ضيوفنا الموقرين لهذا اليوم، نائب الوزير البرلماني للشؤون الخارجية في اليابان. الكلمة لكم سيدي.

السيد تسوجي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيداتي وسادتي، أصحاب السعادة، بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر نزع السلاح، يشرفني أن أخطب هذه الهيئة الموقرة، وأود أن أهنئكم، السيد ليدل، سفير البعثة الدائمة للمملكة المتحدة إلى مؤتمر نزع السلاح، على توليكم الرئاسة، وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاوني الكاملين. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للسيد مايكل مولر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، ولفريقه على دعمهم أعمال المؤتمر.

ومنذ إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، كانت الرؤية صوب عالم أكثر أمناً وخالياً من الأسلحة النووية هدفاً مشتركاً للمجتمع الدولي. واليابان، بوصفها البلد الوحيد الذي عانى من القصف بالقنابل الذرية خلال الحرب، تدرك إلى أي مدى قد تكون عواقب استخدام الأسلحة النووية كارثية. وتقع على عاتق اليابان مسؤولية قيادة الجهود الدولية الرامية إلى إزالة الأسلحة النووية.

وسيكون عام 2020 عاماً حاسماً، إذ تحل فيه الذكرى السنوية الخمسون لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو العام التي سيعقد فيه مؤتمر الأطراف في هذه المعاهدة لاستعراضها عام 2020. ويواجه المجتمع الدولي تحديات تتعلق بكيفية النهوض بنزع السلاح النووي بصورة ملحوظة في ظل البيئة الأمنية الدولية المتزايدة التعقيد. وعلينا جميعاً أن نعمل معاً خلال هذه المرحلة المهمة.

ومن أجل إرساء أرضية مشتركة خلال عملية تقريب النهج المختلفة، من الضروري إجراء حوار تشارك فيه كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ومؤتمر نزع السلاح هو منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد الذي يضم في عضويته دولاً حائزة للأسلحة النووية ودولاً غير حائزة لها على حد سواء. وتقع على عاتق جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح مسؤولية مشتركة من أجل تحقيق نتائج ملموسة كالتى حققتها في الماضي. وعلينا أن نجعل من قاعة المجلس هذه مكاناً يتحلى فيه الأعضاء بالمرونة ويبدون فيه رغبة في تفهم مختلف المواقف من أجل التوصل إلى حلول.

وما فتئت اليابان تعمل جاهدة على النهوض بالتدابير العملية بالتعاون مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء، مع إقامة توازن بين ضرورة تجنب العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية، والتهديدات الأمنية الحقيقية. وإدراكاً من اليابان لأهمية مد الجسور في إعادة بناء الثقة بين البلدان ذات الآراء المتباينة، فقد أنشأت فريق الشخصيات البارزة المعني بإحراز تقدم موضوعي في نزع السلاح النووي. وقد حضر الاجتماع الثالث للفريق الذي عُقد في ناغازاكي في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وناقش خلاله أعضاء الفريق التدابير الملموسة للنهوض بنزع السلاح النووي، فضلاً عن المسائل العويصة المتصلة بالعلاقة بين نزع السلاح والأمن، من وجهات النظر المتوسطة إلى الطويلة الأجل. ومن الضروري زيادة تعميق المناقشات في إطار فريق الشخصيات البارزة. وستبذل اليابان أيضاً جهوداً للنهوض بنزع السلاح النووي وبعدم الانتشار النووي

في الفترة السابقة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، بالتعاون الوثيق مع أعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح.

وترحب اليابان بإطلاق خطة الأمين العام لنزع السلاح، لأنها تدل على المشاركة النشطة للأمم المتحدة في نزع السلاح. وقد جاء إطلاق الخطة في الوقت المناسب، بما أنها لا تتناول مسائل نزع السلاح التقليدي وعدم الانتشار فحسب، بل تشمل أيضاً تحديات جديدة قد تكون لها آثار خطيرة على الأمن الدولي ونزع السلاح، مثل التكنولوجيات الناشئة ومنظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وتشدد اليابان أيضاً على أهمية مشاركة جيل الشباب في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار، وتعتزم مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة في سبيل تحقيق هذا المسعى.

ومجدوني صادق الأمل في أن نواصل، نحن أعضاء مؤتمر نزع السلاح، جهود نزع السلاح وعدم الانتشار بعزم ثابت ومتجدد يجعل من عملنا هنا منبع أمل للأجيال المقبلة. وقد عمّم رئيس المؤتمر للتو مشروع اقتراح بشأن اتخاذ المؤتمر قراراً بإنشاء هيئات فرعية ومنسقين خاصين لدورة عام 2019. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن نذكر أنفسنا بالعمل بمرونة، وهو تعهد سوف تستمر اليابان في دعمه. وختاماً، تلزم اليابان ببذل قصارى جهدها من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، بالتعاون مع رؤساء مؤتمر نزع السلاح والأمانة العامة، فضلاً عن جميع أعضائها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تسوجي على بيانه. واسمحوا لي الآن بأن أعلق الجلسة لبرهة قصيرة لأرافق السيد تسوجي إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. الزملاء الموقرون، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر سعادة السيد جورج شاكاليس، مساعد وزير الشؤون الخارجية لقبرص. الكلمة لكم سيدي.

السيد شاكاليس (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): المندوبون الموقرون، صباح الخير. إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب هذه الهيئة الموقرة اليوم، واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح.

يظل مؤتمر نزع السلاح منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد والموثوق على الصعيد العالمي في مجال نزع السلاح. وقد برزت أهميته في نجاح التفاوض على اتفاقات مهمة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية. وإذ تضع قبرص هذه النجاحات في اعتبارها، فهي تدعو إلى مواصلة إشراك جميع أعضاء المؤتمر في التوصل إلى اعتماد برنامج عمل بولاية تفاوضية، وترحب بأي أفكار تقود هذه الهيئة إلى مناقشات موضوعية وموجهة نحو تحقيق النتائج.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي أن تعالج مسألة نزع السلاح في هيئات تمثيلية عالمية. وينبغي أن تكون عضوية مؤتمر نزع السلاح مفتوحة أمام جميع الدول التي تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة ومعاييرها، وتبدي استعداداً وتصميماً على الإسهام في أنشطتها وأهدافها. ولذا، فمن المؤسف للغاية أن يتعذر توسيع المؤتمر منذ عام 1999، رغم أن استعراض عضوية المؤتمر سيجري، وفقاً للنظام الداخلي، على فترات منتظمة. وقد قدمت قبرص، شأنها شأن الدول الأخرى، طلباً للانضمام إلى المؤتمر منذ أكثر من عقدين من الزمن. وسوف يعطي توسيع المؤتمر زخماً جديداً لأعماله. ونأمل أن يستمر العمل على نحو فعال من أجل تحقيق هذه الغاية. ونرى من الضروري كخطوة أولى، أن يُعاد منصب المنسق الخاص المعني بتوسيع العضوية.

وقبرص على أهبة الاستعداد للعمل على إحراز تقدم جوهري في جميع محافل نزع السلاح ذات الصلة. ومن هذا المنطلق، نؤيد بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فوراً. ويتجسد التزام بلدنا بعدم الانتشار أيضاً في جهودنا الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في شرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، وهي منطقة تثير قلقنا بوجه خاص.

وقبرص، كما تعلمون أيضاً، تشغل حالياً منصب عضو منتخب في لجنة إدارة معاهدة تجارة الأسلحة.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي في ختام كلمتي أن أعرب مجدداً عن أمني في أن تنهض هذه الهيئة تحت قيادتكم بجدول أعمالها المهم، بما يشمل توسيع عضويتها، وهو ما سيسهم في تحقيق الهدف العام للمؤتمر المتمثل في عالم أكثر أمناً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شاكاليس على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لبرهة قصيرة من أجل مرافقة السيد شاكاليس إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة.

الزملاء الموقرون، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، سعادة السيد مارسيلينو مدينا غونزاليس، النائب الأول لوزير الشؤون الخارجية لكوبا. الكلمة لكم سيدي.

السيد مدينا غونزاليس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، إن حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والمعاناة الرهيبة التي تسببها، والعمل بلا كلل على صون السلم والأمن الدوليين، وتعزيز العلاقات الودية بين البلدان على أساس احترام مبدئي المساواة في السيادة وحقوق الشعوب في تقرير المصير، يجب أن يظل التزاماً من التزامات الأمم المتحدة ودولها الأعضاء.

وقد أُهدر 1,74 تريليون دولار على الإنفاق العسكري في عام 2017، وهو أعلى مبلغ منذ نهاية الحرب الباردة. ومن المثير للجزع أن تنفق كل عام مبالغ طائلة على صناعة الحرب. وتُطَوَّر الترسنات النووية القائمة وتوضع منظومات جديدة للأسلحة النووية عوضاً عن توجيه هذه الموارد إلى تعزيز السلام ومكافحة الجوع والفقر وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويظل نزع السلاح النووي في حالة جمود، ويشكل وجود ترسانات نووية هائلة تهديداً خطيراً ووشيكاً لبقاء البشرية: إذ يكفي 100 رأس حربي لإحداث شتاء نووي.

سيدي الرئيس، يعلق بلدنا أهمية كبيرة على تعزيز تعددية الأطراف بوصفها مبدأ أساسياً من مبادئ مفاوضات نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء قرار حكومة الولايات المتحدة الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، أو من الاتفاق النووي، مع جمهورية إيران الإسلامية، وفي الآونة الأخيرة، من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى الموقعة مع روسيا في عام 1987. ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي متفرجاً أو صامتاً، لا سيما عندما نرى تكريس دور الأسلحة النووية في مذاهب الدفاع والأمن لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي تستعد أكثر فأكثر للنظر في استخدام هذه الأسلحة حتى في ردّها على ما يسمى بالتهديدات الاستراتيجية غير النووية. وندين دور الأسلحة النووية في المذاهب السياسية والاستراتيجية الأمنية، بما يشمل التهديد باستخدامها، ونكرر في الآن ذاته التأكيد على الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

فلنستغل الزخم الذي تولّد عن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في استئناف المفاوضات ضمن إطار مؤتمر نزع السلاح. وهذا المحفل المتعدد الأطراف جاهز للتفاوض بشأن عدة مسائل في الآن ذاته، بما يشمل معاهدة تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ ومعاهدة أخرى من شأنها أن تقدم ضمانات أمنية فعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، على غرار كوبا؛ ومعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى.

سيدي الرئيس، في الوقت الذي تسود فيه السياسات الانفرادية والتدخلية التي تسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة، تؤكد كوبا من جديد أن إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي اعتُمد في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا عام 2014، لا يزال قيد النفاذ. ونشجب تصعيد الضغوط والإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة إعداداً لمشروع عسكري بذريعة تدخل إنساني في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وندعو المجتمع الدولي إلى التعبئة للحيلولة دون ذلك. ولسوف يحكم التاريخ حكماً قاسياً على تدخل عسكري إمبريالي آخر في المنطقة وعلى التواطؤ غير المسؤول لمؤيديه.

واليوم في فنزويلا، لا تتقرر سيادة وكرامة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشعوب الجنوب فحسب، بل يتقرر كذلك بقاء قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونحن نرفض رفضاً قاطعاً محاولات إنكار شرعية الوفد الفنزويلي في هذا المحفل. ومن غير المقبول أن تُسبب هذه المسألة.

سيدي الرئيس، من واجبنا أن نسهم في بناء نظام عالمي جديد يقوم على التضامن الإنساني والعدالة، يُمنح فيه الحوار والتعاون أولوية في حسم الصراعات. فلنطرح جانباً ما نعترض عليه أو ما يفرقنا. لقد أقيمت على كاهلنا مسؤولية حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وإنقاذ الكوكب، وتهيئة الظروف التي تتيح دعم العدالة واحترام الالتزامات التعاقدية والالتزامات بموجب القانون الدولي. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد مدينا غونزاليس على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لبرهة قصيرة من أجل مرافقة السيد مدينا غونزاليس إلى خارج القاعة. علّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. الزملاء الموقرون، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر سعادة السيد كياو تين، وزير التعاون الدولي لجمهورية اتحاد ميانمار. الكلمة لكم سيدي.

السيد تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أصحاب السعادة، المندوبون الموقرون، السيدات والسادة، أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على هذه الفرصة لمخاطبة الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هذا المؤتمر في هذه المرحلة المهمة.

تحل هذا العام الذكرى السنوية الأربعون لمؤتمر نزع السلاح. وكما تعلمون جميعاً، فاحتفالات الذكرى السنوية تتيح لنا دائماً فرصة استعراض أنشطتنا وتقديمنا. ويشكل مؤتمر نزع السلاح محط تركيز الجهود المتعددة الأطراف في مجال مراقبة الأسلحة ونزع السلاح. وكما تعلمون جميعاً، أصدر المؤتمر على مدى السنوات الأربعين الماضية العديد من الصكوك القانونية المهمة بشأن نزع السلاح وأسهم بنصيبه في السلم والأمن العالميين. ويعود تاريخ مشاركة ميانمار وتفاينها في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف إلى أوائل ستينيات القرن الماضي، مع إنشاء مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح، وهو من الهيئات السابقة لمؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من الركود الذي طال أمده في هذا المؤتمر، فرأي ميانمار

فيه لم يتغير. ولا تزال ميانمار ملتزمة بمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، الذي أنشأته الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وتمر الظروف السائدة للسلم والأمن الدوليين بأعمق التغيرات مع تزايد الشكوك وعدم الاستقرار منذ نهاية الحرب الباردة. وبما أن السلم والأمن العالميين يواجهان تحديات خطيرة بسبب مختلف التهديدات، فالحفاظ على علاقات طيبة بين البلدان الرئيسية يكتسي أهمية قصوى في تسوية المشاكل الاستراتيجية العالمية. ويثير إعلان بعض الدول الأطراف تعليق التزاماتها بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى قلقاً بالغاً لدى المجتمع الدولي.

ونود أن نشجع الجميع على اتباع سياسة الحل التوفيقى البسيطة على أي طاولة مفاوضات. وينبغي ألا نركز على ما نريد أن نكتسبه فحسب، بل على ما يمكننا أن نبذله بغرض تحقيق الأهداف المشتركة. ومن هذا المنطلق، من الضروري أن نزيد في تطوير مبدأ التعاون المفيد لجميع الأطراف. وينبغي للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تخلص في احترام هذا المبدأ بإرادة سياسية أقوى. وينبغي أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقاسم المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين. ونرى أن مرونة الدول الحائزة للأسلحة النووية والنهج البناءة التي تتبعها جميع الدول الأعضاء الأخرى بإمكانها أن تحافظ على السلم والأمن العالميين وأن تسهم فيهما. وعلى الرغم من الدعوات المتزايدة التي يوجهها المجتمع الدولي إلى نزع السلاح النووي، لا يزال تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هدفاً بعيد المنال. وتشكل الإجراءات الجريئة والسريعة، ولا سيما التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية، ضرورة أساسية لتحقيق هذا الهدف.

وتعتقد ميانمار اعتقاداً راسخاً أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الأساس في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وسوف يتيح المؤتمر الاستعراضي للأطراف في المعاهدة، المقرر عقده عام 2020، فرصة أخرى لمناقشة هذه المسألة. ونرحب بإعلان اللجنة التحضيرية تصميمها على تحقيق نتيجة مجدية. ونحث جميع الدول الأطراف على اغتنام هذه الفرصة للنهوض بالأهداف الرئيسية الثلاثة، ألا وهي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، على نحو شامل ومتوازن حتى يفضي المؤتمر الاستعراضي إلى نتائج موضوعية.

وتتطلع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أيضاً بدور حاسم في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونحث الدول المدرجة في المرفق 2 من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي لم تصدق بعد على المعاهدة على إظهار التزامها السياسي المستمر ببدء نفاذ هذا الصك المهم في أقرب وقت ممكن.

والنهج السلمي هو الحل المناسب للمسألة النووية. وترحب ميانمار في هذا الصدد باجتماع القمة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الذي يُعقد اليوم في هانوي. ونأمل أن يكون مؤتمر القمة هادفاً وأن يؤدي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، على نحو يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وخارجها.

ونعتقد أن خطة الأمين العام لنزع السلاح تضع خريطة طريق واضحة واستراتيجية للتصدي للتحديات الراهنة، من شأنها أن تعين الدول الأعضاء على تمهيد السبيل أمام العالم نحو السلام والأمن المستدامين للجميع. وتود ميانمار في هذا السياق أن تدعو جميع الدول الأعضاء إلى إبداء حسن النية وروح التعاون في عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

واسمحوا لي أن أنتقل عند هذه النقطة إلى الجهود المتواصلة التي تبذلها ميانمار في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. فعلى الرغم من أولوياتنا المحلية التي تركز على السلام والمصالحة الوطنية والتنمية

وعملية إرساء الديمقراطية، إلا أننا لن نغفل أبداً عن الهدف المشترك والأوسع نطاقاً ألا وهو السلم والأمن العالميان وجدول أعمالنا لنزع السلاح. وقد جاء توقيعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية بمثابة آخر خطوة في سعيها إلى تحقيق طائفة واسعة من أهداف نزع السلاح. وتولي ميانمار أهمية قصوى لنزع السلاح النووي ولعدم الانتشار.

ويواجه مؤتمر نزع السلاح عدد من المسائل الملحة والمهمة التي ينبغي إجراء مفاوضات بشأنها من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح. وما فتئت ميانمار تدعو منذ وقت طويل إلى أن ينصب تركيز المؤتمر المباشر على اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية. ومن شأن إبرام معاهدة تحظر المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى أن يشكل كذلك خطوة منطقية تجاه عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. وسنرحب ببداية المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على وضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية، بما فيها مخزونات الأسلحة الموجودة والإنتاج مستقبلاً على السواء.

وريثما نحقق هدفنا المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية، يجب استنباط طريقة تكفل أن تمنح الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونقف على أهبة الاستعداد للانضمام إلى توافق الآراء على أمل أن يؤدي عمل مؤتمر نزع السلاح إلى بدء مفاوضات بشأن صك فعال ملزم قانوناً.

ويصّب استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية كذلك في صالح جميع الدول، ولهذا يجب منع سباق تسلّح في الفضاء الخارجي وتجنبه. وفي هذا السياق، نود أن نرحب بالمبادرات المؤدية إلى التفاوض على وضع صك ملزم قانوناً بشأن هذه المسألة.

وبخصوص النوع الجديد من الأسلحة، دعوني أكرر البيان الذي أدليت به في القاعة العام الماضي ومفاده أن أمن الفضاء الإلكتروني مسألة تؤثر بشكل متزايد في جميع البلدان وينبغي أن تحظى بالاهتمام في محافل التفاوض المتعددة الأطراف.

وعلى هذا الأساس، تُقدّر الجهود التي بذلها منسقو الهيئات الفرعية خلال دورة عام 2018، ونعتقد أن الاستناد إلى هذه العناصر الإيجابية ومواصلة التركيز عليها في هذه الدورة لعام 2019 سيكون مناسباً وبنّاءاً على حد سواء. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها كل من الرئيس السابق والرئيس الحالي وتُرحب بها. ونشجع جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على إبداء الإرادة السياسية اللازمة من أجل ضمان وفاء المؤتمر بولايته التفاوضية.

ونرى أن انعدام الإرادة السياسية، مقترباً باختلافات المصالح الأمنية للبلدان، هو المسؤول أساساً عن الجمود الراهن في مؤتمر نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضاً تجنب أي جهود ترمي إلى تسييس أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونشجع جميع الدول الأعضاء على العمل معاً بروح من التعاون والوفاء بهدف تحقيق النتائج الناجحة لهذه الدورة، وعلى الامتناع عن استقطاب أعمال المؤتمر أو تسييسها توتخياً لمصلحة الشعوب في جميع أنحاء العالم.

وفي الختام، أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل معاً وإظهار روح بناءة والتحلي بالمرونة لتمكين مؤتمر نزع السلاح من المضي قدماً حتى يُعلن نجاح دورة عام 2019. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن باستطاعتنا أن نتغلب معاً، بروح من التعاون والتراضي، على التحديات التي نواجهها اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كياو تين على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لبرهة قصيرة من أجل مرافقة السيد كياو تين إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. الزملاء الموقرون، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، معالي السيد جورج سيامبا، الوزير المفوض للشؤون الأوروبية في رومانيا. الكلمة لكم سيدي.

السيد سيامبا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، السيد الأمين العام، المندوبون الموقرون، يسرني ويشرفني أن أتوجه إليكم برسالة تأييد قوية لعمل هذا المحفل الفريد في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما في هذا الوقت الذي تتولى فيه رومانيا رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة الحالية وعلى تفانيكم في إنجاز هذه المهمة، وأن أتعهد في الوقت نفسه بدعم رومانيا عملكم لصالح المؤتمر دعماً كاملاً. ودعوني كذلك أيضاً أشيد بالرئاسة الأوكرانية على ما بذلته من جهود في دفع مؤتمر نزع السلاح إلى الأمام. واسمحوا لي الآن أن أسلط الضوء على بعض المسائل التي تكتسي أهمية خاصة لدى بلدي، باستخلاص تقييمات من بيانات أدلي بها أمام الاتحاد الأوروبي.

تؤمن رومانيا، باعتبارها بلداً يقدّر أيما تقدير مفهوم السلام من خلال الدبلوماسية، إيماناً راسخاً بقوة تعددية الأطراف الفعالة والتعاون الدولي. وفي وقت تهدد فيه التحديات الجديدة والقديمة العهد الأمن العالمي، تقع على عاتقنا مسؤولية تمتين النظام الدولي القائم على القواعد من خلال السعي إلى حلول متعددة الأطراف تمكنا من تحقيق بيئة عالمية أكثر استقراراً. وإذ نقف على استعداد لإبراز إسهامنا في التصدي الجماعي للتحديات العالمية التي نواجهها اليوم، وللتشجيع على مزيد من الاحترام لتعددية الأطراف وللقانون الدولي، تقدمت رومانيا بترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة 2020-2021.

ومنذ أربعين عاماً، أنشئ مؤتمر نزع السلاح بغرض العمل بمثابة قوة دافعة إلى بناء عالم أكثر أمناً وإلى تحقيق مستقبل أفضل. ورغم الصعوبات التي يواجهها هذا المحفل، نعتقد أنه ينبغي أن نواصل المسار، وأن نستمد الإلهام من هذه الرؤية الجريئة، ولا سيما خلال هذه الذكرى السنوية.

ولمؤتمر نزع السلاح دوره ومكانته الفريدان في إطار الهيئات الدولية التي تعنى بعدم الانتشار ونزع السلاح وبالمسائل المتصلة بهما. ولديه تاريخ مشرف وسجل حافل بالتفاوضات بشأن اتفاقات تاريخية لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب الحفاظ على دوره التفاوضي وتعزيزه.

وأنا هنا اليوم كي أؤكد من جديد أن رومانيا تؤيد بقوة الجهود الرامية إلى كسر الجمود في مؤتمر نزع السلاح والنهوض بجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. ونؤيد اعتماد برنامج عمل يؤدي إلى استئناف ولاية المؤتمر باعتباره هيئة تفاوضية، ولا نعارض أي أفكار ومقترحات بناءة قد تفضي إلى توافق في الآراء وتوجهنا إلى العمل الموضوعي. وأغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على مشروع المقرر المؤرخ 21 شباط/فبراير، الذي يهدف إلى الارتكاز على أعمال العام الماضي والنهوض بعمل المؤتمر. ونحن على استعداد لتأييد الاقتراح بصدر رحب وروح مرنة، لأننا نريد أن نكون جزءاً من الحل.

وفي حال استعداد مؤتمر نزع السلاح مكانته باعتباره هيئة تفاوضية مجدية، نرى أنه ينبغي أن نمضي قدماً في اتخاذ إجراءات فورية. ويدخل التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في عداد أهم احتياجاتنا لضمان عملية نزع سلاح نووي لا رجعة فيها. وقد ذكرت رومانيا في عدة مناسبات أن بدء التفاوض بشأن هذه المعاهدة هو الخطوة التالية في عملية النهوض بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار. ونأمل أن يسهم تقرير فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كذلك في تيسير بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

ونحن على اقتناع أيضاً، مثلما قلنا كل عام، بأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيسجل خطوة أخرى نحو عالم أكثر أمناً وسلاماً.

وما من شك في أن رومانيا تظل ملتزمة التزاماً عميقاً بمبادئ تعددية الأطراف وبالنظام الدولي القائم على القواعد. ولا نزال ملتزمين التزاماً عميقاً بدعم الاتفاقات الحالية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتنفيذها بالكامل نصاً وروحاً. وعندما نعرب عن تأييدنا الحفاظ على فعالية الاتفاقات وصلاحياتها، نتوقع الامتثال للمعاهدات وإنفاذها على نحو تام. وفي هذا السياق، نشجع روسيا على اتخاذ خطوات تعود بها إلى الامتثال لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في الأشهر الستة المقبلة على نحو كامل يمكن التحقق منه.

وقد شعرنا بشديد القلق إزاء انتهاك الالتزامات الدولية ووضع برامج أسلحة نووية وقذائف تسيارية تهدد السلم والأمن الدوليين ونظام عدم الانتشار العالمي. ومن هذا المنطلق، نرحب بالمساعي الدبلوماسية الرامية إلى إيجاد حل سلمي بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، ولا نزال نؤكد على ضرورة أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات ملموسة يمكن التحقق منها في سبيل إبداء الإرادة السياسية لنزع السلاح النووي على نحو كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

ونرحب أيضاً بالعمل الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد خطة العمل الشاملة المشتركة، استناداً إلى آلية تقنية صارمة. ودعماً لهذا العمل، وعلى سبيل الإسهام الملموس في تعددية الأطراف، سوف تنظم رومانيا من مركزها في رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، في فيينا يوم 3 نيسان/أبريل، حلقة عمل بشأن الأمن النووي: من الالتزام السياسي إلى التنفيذ العملي. والهدف المنشود هو إذكاء الوعي بجوانب الأمن النووي المتصلة بفوائد التطبيقات النووية، وتعميق الحوار العالمي بشأن الأمن النووي والتشجيع على تبادل مفتوح للآراء بشأن الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات.

وعلى المنوال نفسه، ستنظم رومانيا، في جنيف في شهر حزيران/يونيه 2019، بالاشتراك مع وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، حلقة دراسية عن تعزيز أوجه التقدم في مجال التكنولوجيا الحيوية ومنع إساءة استخدامها في سياق خطة عام 2030.

وفي ضوء الدورة الثالثة المقبلة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020، أود أيضاً أن أوجه رسالة تأييد قوية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بوصفها حجر الأساس في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتظل رومانيا ملتزمة باتباع نهج تدريجي وعملي في تحقيق نزع السلاح النووي، وتعتقد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال أفضل سبيل للسعي إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وهو سبيل لا يتيح طرقاتاً مختصرة.

لقد صمدت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمام اختبار الزمن صموداً ملفتاً للنظر، وهو ما رسم مساراً واضحاً لجعل عالمنا أكثر أماناً. ويجب أن يتواصل هذا العمل. ومن الضروري في عام 2020، في ظل الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، أن تُبذل الجهود من أجل راب الشروع وضمن استمرار الحوار إذا ما أردنا أن نحز تقدماً.

واسمحوا لي أن أختتم بالتأكيد مجدداً على اقتناعنا الثابت بضرورة استعادة مؤتمر نزع السلاح دوره الفريد في تحقيق عالم أكثر أمناً وسلاماً. ورومانيا مقتنعة بأنه يتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نشارك سياسياً ونثبت أن المستوى المتعدد الأطراف هو الأنسب لمعالجة الخلافات، وأن مؤتمر نزع السلاح كفيل بمواجهة تحديات نزع السلاح العالمي.

فلنغتتم الفرصة التي أتاحتها الذكرى السنوية الأربعون للمؤتمر لهذا العام كي نترجم هذا التقدم إلى واقع ملموس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سيامبا على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لبرهة قصيرة كي أرافق السيد سيامبا إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. الزملاء الموقرون، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، سعادة السيد يوري ستيرك، نائب وزير الشؤون الخارجية لبلغاريا. الكلمة لكم سيدي.

السيد ستيرك (بلغاريا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس الموقر، الأمين العام الموقر لمؤتمر نزع السلاح، أصحاب السعادة، يشرفني أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح، المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح في العالم.

إن الذكرى المثوية لإنشاء عصبة الأمم والذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر نزع السلاح حدثان تاريخيان جديران باستعراض وتفكير شاملين.

وللأسف، لا تزال حالة الجمود القديمة العهد التي ورثها المؤتمر من السنوات السابقة، توجه مجرى مناقشاتنا الراهنة. والمطلوب الآن هو التزام سياسي مستمر ورغبة في إيجاد أرضية مشتركة من جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح بهدف إبقاء هذه الهيئة الدولية ذات جدوى وتمكينها من أداء عملها من جديد وفقاً لولايتها.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وهي ركيزة أساسية في مساعي نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة منها. وقد تحقق الكثير من الإنجازات، لكن ما أحرز من تقدم ليس بالأهمية التي كنا نتطلع إليها. والآن يقع على عاتقنا نحن أن نسرع وتيرته. وسوف يتوقف نجاح المؤتمر الاستعراضي في عام 2020 على تصميمنا وقدرتنا على الحفاظ على نهج عملي وروح بناءة من أجل النهوض بهدفنا المشترك ألا وهو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ومع أننا نؤيد هذا الهدف الاستراتيجي، إلا أننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أن السبيل الوحيد الممكن إلى تحقيق نزع السلاح النووي العالمي، على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، يكمن في اتباع نهج تدريجي يقوم على خطوات عملية. ولن يتحقق تقدم ملموس نحو عالم خال من الأسلحة النووية إلا بمراعاة البيئة الأمنية المعقدة والسياق الاستراتيجي العام.

أمّا بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فهو لبنة أخرى في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد مضى ما يزيد على عشرين عاماً على فتح باب التوقيع على هذه المعاهدة، ولا يزال بدء نفاذها يحتاج إلى جهود المجتمع الدولي. وتدخل بلغاريا، وهي دولة من دول المرفق الثاني، في عداد الدول التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها. وستفرض هذه المعاهدة فور بدء نفاذها حظراً عالمياً ملزماً قانوناً على التفجيرات النووية أيّاً كان نوعها. ولهذا السبب، نحبب بجميع الدول التي لم توقع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولم تصدق عليها، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

ويسري هذا خاصة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا تزال نتوقع من هذا البلد أن يتخذ خطوات ملموسة ذات مصداقية في اتجاه نزع السلاح النووي على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه، وأن يقيي على إعلانته تعليق تجارب الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. ونرى بادرّة

إيجابية في مؤتمر القمة الثاني بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يُعقد في هذه الآونة تحديداً في فييت نام، ونأمل أن نشهد جهوداً بناءة ومثمرة بهدف نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية على نحو كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

ويظل وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من بين أولوياتنا القصوى في مجال نزع السلاح النووي. ونشاط الرأي بأن من الضروري بدء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة على وجه السرعة، نظراً لأن هذه المسألة هي بلا شك أكثر مسألة جازمة لأن تُصبح موضع تفاوض أو لأن يُدفع بها إلى طاولة المفاوضات. ويُقدّم العمل الذي يؤديه فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دليلاً دامغاً واستشرافياً على هذه الفكرة.

وفي ظل التوترات الدولية الراهنة، تشاطر بلغاريا الشواغل المعرب عنها بشأن البيئة الأمنية المتقلبة بشكل متزايد. وعلى المتوال نفسه، تتضرر العديد من المعاهدات والمحافل المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح من انعدام توافق الآراء والجمود، بل وحتى من الانتهاكات.

ولا تعدو معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، التي ظلت حاسمة في تعزيز أمن المنطقة الأوروبية الأطلسية على مدى عقود، أن تكون مجرد مثال آخر على أزمة تعددية الأطراف. وللأسف، لم يكن في الإمكان أن يدوم وضعٌ تلتزم فيه الولايات المتحدة بالمعاهدة لوحدها. ولذا، نحث روسيا على التصرف بطريقة مسؤولة، بما يتيح استعادة الظروف اللازمة لإبقاء المعاهدة قيد النفاذ.

وترى بلغاريا، بوصفها أحد مؤسسي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودولة طرفاً ملتزمة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، أنّ من واجبها منع أي شخص من استخدام الأسلحة الكيميائية أو المواد الكيميائية باعتبارها أسلحة، في أي مكان وفي أي ظرف من الظروف. ونحن على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى ضمان مساءلة جميع المسؤولين عن استخدامها.

وللأسف، لم يتمكن مؤتمر الدول الأطراف في دورته الاستثنائية الرابعة لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية، من اعتماد تقرير رسمي توافقي بسبب ممانعة قلة قليلة من البلدان. ومع ذلك، فإن بلغاريا، بوصفها عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الفترة 2019-2021، لن تدخر جهداً في سبيل ضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع القرارات المتخذة، بما فيها القرارات التي اعتمدها مؤتمر الدول الأطراف في دورته الاستثنائية الرابعة في حزيران/يونيه 2018.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي في الختام أن أهنئ مرة أخرى رئاسة المملكة المتحدة على بداية في غاية الدينامية. ونتمنى لفريق رئاستكم كل النجاح فيما يبذله من جهود لضمان أن يستند مؤتمر نزع السلاح إلى ما أُنجز من عمل عام 2018، وأن يحقق في عام 2019 نتائج تكون ملموسة بدرجة أكبر وأقل إثارة للخلاف من نتائج عام 2018. فما من حلول سهلة للمشاكل المعقدة. ومع ذلك، نعتقد أن الحلول ليست بعيدة المنال وأننا نحتاج في انتزاعها إلى التصرف بحكمة وفي الوقت المناسب فحسب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ستيرك على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لبرهة قصيرة من أجل مرافقة السيد ستيرك إلى خارج القاعة.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. الزملاء الموقرون، أود الآن أن أدعو سعادة السيد غينادي غاتيلوف، سفير الاتحاد الروسي، إلى مخاطبة المؤتمر. الكلمة لكم سيدي.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن ارتياحي لأن الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، خاطب جلسة عامة للمؤتمر للسنة

الثانية على التوالي. وهذا يدل على الاهتمام الخاص الذي يوليه الأمين العام لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن إدراكه دور المؤتمر باعتباره المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في هذا المجال. ونأمل أن تبدي السيدة إيزومي ناكاميتسو، ممثله السامية لشؤون نزع السلاح، الالتزام نفسه تجاه المؤتمر.

وننظر بعين التقدير، بصفتنا مشاركين في هذا المؤتمر، إلى دعم الإدارة الرفيعة المستوى للمنظمة لما يُبذل من جهود جماعية بهدف استعادة عافيته. ورغم جميع الصعوبات، إلا أن الوضع بعيداً كل البعد عن اليأس. فقد قدمت الوفود مراراً وعلى مدى عدد من السنوات، مقترحات وأفكاراً قد تشكل أساساً للتوصل إلى حل وسط. وأحدث مثال على ذلك هو مشروع برنامج العمل الذي أعدته الرئاسة الأوكرانية في ظل توليها الرئاسة الأولى لهذا العام. ونحن نعمل على خلفائها، بمن فيهم زملاؤنا من المملكة المتحدة، لمواصلة الجهود من أجل وضع برنامج عمل يقبله الجميع.

وسبق أن أبدى الوفد الروسي بعض التعليقات بخصوص مشروع مقرر المؤتمر بشأن الهيئات الفرعية الذي قدمته الرئاسة الحالية، سواء داخل المؤتمر أو في المحادثات الثنائية. ولن أخوض في التفاصيل، ولكن إليكم بالنقاط الرئيسية.

أولاً، يجب أن تكون هناك صلة مباشرة بين جدول أعمال المؤتمر، الذي اعتمد بتوافق الآراء، وأنشطة الهيئات الفرعية. والسبيل إلى تحقيق ذلك واضح المعالم: إذ يتطلب ببساطة أن يتمحور عمل هذه الهيئات حول بنود جدول الأعمال، كما حدث في دورة عام 2018. ومن أجل الحفاظ على نهج متوازن، نؤيد إنشاء هيئة فرعية قائمة بذاتها تُعنى بالبنود من 5 إلى 7 من جدول الأعمال، على غرار ما أُنجز في العام الماضي.

ثانياً، نشاطر القلق المعرب عنه إزاء التدهور المستمر لوضع الهيكل الدولي القائم لتحديد الأسلحة ولا سيما في المجال النووي، على النحو الذي أشار إليه العديد من المتكلمين بمن فيهم الأمين العام. ونؤيد دعوته إلى إجراء حوار متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وقد آن أوان إجراء تحليل شامل للوضع الراهن في هذا المجال، مع مراعاة جميع العوامل المؤثرة في الاستقرار الاستراتيجي والأمن العالمي.

ولن تكون المداولات بشأن هذا الموضوع المعقد والمتعدد الأوجه بسيطة ولا موجزة، نظراً إلى التهج التي تتبعها الوفود والمجموعات، وهي تُهج متناقضة ويُقصي أحياناً بعضها بعضاً. ولكن ما من بديل: فإذا فشلت الوسائل السياسية والدبلوماسية، يتعين على الدول أن تلجأ إلى التدابير العسكرية. وأرجو ألا أحتاج إلى أن أشرح لأي شخص ما يمكن أن يترتب على ذلك من عواقب.

وقد اقترحنا في هذا الصدد، مع مراعاة شواغل المشاركين في المؤتمر بشأن العبء الثقيل على الوفود، أن يُنظر في الجمع بين البنود "النوية" الثلاثة المدرجة في جدول أعمال المؤتمر في إطار هيئة فرعية واحدة. وقد تتيح هذه الخطوة دراسة مسألة نزع السلاح النووي من جميع الزوايا، عوضاً عن معالجة الجوانب الفردية بمعزل عن السياق الاستراتيجي العام.

ثالثاً، وفي ظل غياب أي قيود قانونية دولية، فقد حان الوقت للكف عن تجاهل التهديد المتزايد بأن يصبح الفضاء الخارجي ساحةً جديدةً للمواجهة العسكرية. ومن المهم التركيز على الجوانب المتصلة مباشرةً بالمؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة في ميدان نزع السلاح، تجنباً للازدواجية مع المحافل المتخصصة الأخرى.

وأحد الخيارات للمضي قدماً هو الاقتراح الروسي - الصيني من أجل مشروع معاهدة بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في

الفضاء الخارجي. وتكمن نقطة انطلاقنا في ارتباط مفهوم نزع السلاح الوقائي المنصوص عليه في المعاهدة ارتباطاً مباشراً بأفكار الأمين العام عن "نزع السلاح الذي ينقذ الأرواح". ونحن على استعداد للنظر في أي بدائل بناءة تهدف إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى عدم وجود أي بديل حتى الآن.

رابعاً، إذا حكمنا على البيانات التي أدلى بها خلال الجزء الرفيع المستوى، فإن مهمة مكافحة الإرهاب الذي يشمل أسلحة الدمار الشامل لا تزال ملحّة هي أيضاً. وقد اقترح وزير الداخلية الروسي سيرغي لافروف، عام 2016، أن يصوغ المؤتمر اتفاقية تمنع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ونرى أن هذه الاتفاقية التي قُدم مشروع عناصرها إلى المؤتمر، كفيلة بأن تمكّننا إلى حد بعيد من زيادة فعالية الجهود الجماعية الرامية إلى مكافحة الشرور الخطيرة جراء استخدام أسلحة الدمار الشامل في الإرهاب.

خامساً، دعا العديد من المتكلمين المشاركين في المؤتمر إلى العودة إلى العمل الموضوعي فوراً. ونتفق معهم تماماً. وينبغي أن تكون معالجة المسائل الجوهرية على رأس أولوياتنا. ومن المنطقي أن تُناقش المسائل الإجرائية، ولا سيما وظيفة المنسق الخاص لأساليب العمل والعضوية، على حدة حتى لا تحوّل الانتباه عن المسائل الموضوعية المهمة حقاً.

وأخيراً، من شأن استعادة جو عملي داخل المؤتمر قائم على مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والحقوق السيادية للوفود، وفقاً للنظام الداخلي، أن يساعدنا على إحراز النجاح في المهام المعروضة علينا. وعلى غرار كثيرين آخرين، نشاطر الشواغل المعرب بشأن تسييس المؤتمر ومحاولات التركيز على مسائل تقع خارج نطاق اختصاصه.

ونؤكد مرة أخرى استعدادنا للمشاركة في حوار جاد بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر بالشكل الذي اتفقت عليه الوفود. ونؤكد مجدداً التزامنا بالتعاون البناء مع رئاسة المملكة المتحدة والرؤساء الستة لدورة عام 2019 وجميع الوفود في إعادة توجيه المؤتمر إلى المفاوضات الهادفة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير غاتيلوف على بيانه.

الزملاء الموقرون، أود الآن أن أدعو سعادة السيد إسماعيل بغاغي حمانه، السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية إيران الإسلامية، إلى مخاطبة المؤتمر. الكلمة لكم سيدي.

السيد حمانه (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لمنحي فرصة مخاطبة الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح اليوم. لقد قدّم هذا المؤتمر، إلى جانب الهيئات السابقة له في هذا المجال، إسهامات كبيرة في قضية السلم والأمن الدوليين باتخاذ خطوات رئيسية نحو عالم خال من خطر أسلحة الدمار الشامل. ويرجع إلى مؤتمر نزع السلاح الفضل في وضع معاهدات حاسمة تحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وفي احتواء الانتشار الأفقي للأسلحة النووية وتقييد التفجيرات النووية التجريبية.

ورغم أن المشوار لا يزال طويلاً، ما انفك مؤتمر نزع السلاح يواجه طريقاً مسدوداً فيما يتعلق ببرنامج عمله منذ أكثر من عقدين من الزمن. وقد أصيب مؤتمر نزع السلاح بشلل حاد ولم يعد قادراً على الوفاء بولايته البالغة الأهمية. ويحث وفد بلدي المؤتمر على الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل بشأن المسائل الجوهرية دون مزيد من التأخير.

وينبغي أن يدفعنا المناخ الأمني الدولي السائد إلى إعطاء الأولوية لنزع السلاح النووي بوصفه أحد أكثر الشواغل الأمنية إلحاحاً، نظراً لأن الأسلحة النووية لا تزال تشكل تهديداً وجودياً للبشرية

ولأن عدم الامتثال للالتزامات نزع السلاح النووي قوض بشكل خطير الثقة في قدرة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على تحقيق هدفها النهائي ألا وهو نزع السلاح النووي. وبذلك يشكل بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي المهمة الأكثر إلحاحاً التي يجب أن يضطلع بها مؤتمر نزع السلاح. وما تروّج له الدول النووية من منطقي خطير يقضي بحاجتها إلى أسلحة نووية من أجل أنشطتها الأمنية والردعية، سوف يزيد ببساطة من حدة الإحساس القائم بانعدام الأمن ويمكن أن يؤدي إلى زيادة انتشار هذه الأسلحة أفقياً ورأسياً على السواء.

إن الوضع الباعث على بالغ القلق والسائد في مجال نزع السلاح النووي يأتي إلى حد كبير نتيجةً للموقف النووي العدواني للولايات المتحدة، إلى جانب ازدراءها المتهور للالتزامات الثنائية وللتعهدات المتعددة الأطراف. وهي سياسة تركز على فائدة الاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى؛ وتهدد بضرب دول غير حائزة للأسلحة النووية في معرض ردّها على تهديدات غير نووية؛ وتسعى إلى نشر أجهزة جديدة منخفضة القوة؛ وتخطط لإنفاق 1,2 تريليون دولار على مدى 30 عاماً من أجل بناء ترسانة نووية هائلة وتحديثها. وتنتهج هذه السياسة على حساب الأمن العالمي الجماعي وفي خرق جوهرى للالتزامات الولايات المتحدة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهي سياسة استفزازية وغير مسؤولة وتخل بالاستقرار. وقد أحييت سباق التسلح النووي من جديد ورفعت من خطر نشوب حرب نووية.

وبعد أن أصغينا بانتباه إلى البيانات التي أدلى بها مندوبون رفيعو المستوى خلال اليومين ونصف اليوم الماضيين، يمكننا أن نلمس شعوراً بالقلق والإحباط إزاء مستقبل تعددية الأطراف وتشاطره جميع الدول الأعضاء تقريباً. ويشكل عدم احترام الولايات المتحدة للإرادة الجماعية والشواغل المتشاطرة في مجتمع الدول، التي يشار إليها من باب التلطف بعبارة "الأعمال الانفرادية"، أشد التهديدات خطراً على هدف نزع السلاح النووي ومستقبل معاهدة عدم الانتشار النووي. وتندرج هذه السياسة ضمن محاولات منهجية تبذلها إدارة الولايات المتحدة الحالية من أجل تقويض جدوى تعددية الأطراف وأهميتها وفعاليتها؛ وتعطيل المؤسسات المتعددة الأطراف، وتقويض الاتفاقات الدولية، ونقض أقدم مبدأ من مبادئ القانون الدولي، ألا وهو مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين". وتشكل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى آخر ضحية من ضحايا هذا الاتجاه.

وقد أظهرت جمهورية إيران الإسلامية إيمانها الصادق بتعددية الأطراف واحترامها لنتائج المفاوضات الجماعية الرامية إلى تبديد الشواغل الأمنية. وفي المقابل، يقدم انسحاب الولايات المتحدة غير المبرر من خطة العمل الشاملة المشتركة، في خرق جوهرى للالتزامات وفي انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن، مثلاً حياً على هجوم شرس على تعددية الأطراف. ولا يمضي هذا البلد في انتهاك التزاماته بموجب قرار مجلس الأمن 2231 (2015) انتهاكاً منهجياً فحسب، بل يدعو كذلك الآخرين بوقاحة إلى انتهاك القرار ذاته. وهذا مثال غير مسبوق على عضو دائم في مجلس الأمن استحوذ عليه إلى حد الهوس العمل على النيل من قرار توافقي بادر به هو وأيده من تلقاء نفسه في المقام الأول.

ومع ذلك، أبدت جمهورية إيران الإسلامية أقصى قدر من المرونة وضبط النفس، وواصلت تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة رغم الأنشطة المؤذية التي يمارسها الجانب الآخر. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراراً وتكراراً أن سجل أداء إيران لا غبار عليه. وهذا لا يدل على الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي فحسب، بل يرسخ أيضاً حجتنا التي طالما تمسكنا بها والقائلة بأن الضجة الصاخبة التي أثّرت بسبب برنامج إيران النووي كانت ذريعةً لممارسة ضغط سياسي على دولتنا.

ومع ذلك، فمن دواعي الإحباط الشديد أن بعض المشاركين الآخرين في خطة العمل الشاملة المشتركة لم يبذلوا جهداً كافياً لصون توازنها بالتعويض عن الفعل الجائر الذي ارتكبه طرف من مجموعة

الأطراف المعنية من داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه. وهل يمكن أن ينفذ طرفٌ لوحده اتفاقاً متعدد الأطراف إلى الأبد؟ إنّي أشك في ذلك. وينبغي لأولئك الذين تهوروا بالانسحاب منه أن يتحملوا العواقب في المقام الأول، فضلاً عن الذين لم يتخذوا الإجراءات المناسبة للوفاء بالتزاماتهم.

وقد أعاقَت أعمال الولايات المتحدة الانفرادية كذلك الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولا يزال خطر الانتشار النووي في منطقتنا قائماً ما دامت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون يواصلون تهاوؤهم بالمصدر الحقيقي للانتشار، وهو مخزون النظام الإسرائيلي من الأسلحة النووية غير المشروعة.

ولا بديل عن التعاون المتعدد الأطراف والتفاعل الجماعي في مهمة التصدي لتحدياتنا الأمنية المشتركة. وعلينا أن نحمي تعددية الأطراف والمؤسسات المتعددة الأطراف من نزوة الأعمال الانفرادية. وهذا هو السبيل الوحيد لحماية سيادة القانون الدولي وتمكينها من الازدهار. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الأمين العام لالتزامه الراسخ بنزع السلاح ومبادرته باستعادة دور نزع السلاح باعتباره جزءاً لا يتجزأ من العمل المتعدد الأطراف بهدف صون السلم والأمن الدوليين.

إن عام 2019 لعام حاسم لمؤتمر نزع السلاح، إذ نواجه تحديات أمنية متزايدة في جميع أنحاء العالم، علاوة على رواج التحريض على الحروب وتأجيج نيرانها في مختلف الأوساط. وسيترأس مؤتمر نزع السلاح نفسه عضوان دائمان في مجلس الأمن ودولتان نوويتان، على أساس التناوب. ونعتقد أنها فرصة مناسبة لغالبية أعضاء المؤتمر ممن يهتمهم نزع السلاح النووي، كي يحتواكلا الرئيسين المتناوبين على الوفاء بمسؤولياتهما والعمل على نحو بناء مع الأعضاء الآخرين لوضع اللمسات الأخيرة على برنامج عمل متوازن وشامل. وينبغي أن نتجنب تسييس مؤتمر نزع السلاح وأن نحترم نظامه الداخلي.

وأخيراً، ومع أننا نرحب بمشاركة جميع الدول المهمة بمداولات مؤتمر نزع السلاح، إلا أننا لا نرى أي صلة بين الجمود الذي يعتري المؤتمر منذ أمد طويل، وعضويته أو أساليبه عمله. والواقع أن الإنجازات الرائدة التي حققها المؤتمر ظهرت إلى الوجود بفضل النظام الداخلي وأساليبه العمل نفسها، وعندما كان عدد أعضائه أقل مما هو عليه اليوم. ونعتقد أن مؤتمر نزع السلاح لا بد أن يخصص وقته وطاقته لأكثر الشواغل إلحاحاً، وهو نزع السلاح النووي وغيره من المسائل الجوهرية الموضوعية. ونحن على أهبة الاستعداد للعمل معكم، سيدي الرئيس، ومع الوفود الأخرى من أجل تحقيق نتائج مجدية في عام 2019.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير حماته على بيانه. وأود الآن تعليق الجلسة حتى وصول المتكلم الموقر التالي في هذه الدورة، معالي السيد خورخي أريزا مونتيسيرات، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية فنزويلا البوليفارية، المقرر أن يلقي كلمته على الساعة 12/45.

عُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. الزملاء الموقرون، سيداتي وسادتي، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر، سعادة السيد فيليكس بلاسينثيا، نائب وزير الشؤون المتعددة الأطراف في جمهورية فنزويلا البوليفارية. الكلمة لكم سيدي.

السيد بلاسينثيا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، السيد الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، يشرفني أن أخاطب الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح باسم فنزويلا شعباً وحكومةً، بقيادة الرئيس نيكولاس مادورو مورو. وتعلّق جمهورية فنزويلا البوليفارية أهمية قصوى على مؤتمر نزع السلاح نظراً لما لديه من صلاحيات خاصة للتفاوض على وضع اتفاقات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وقد أبدت السلطات الرفيعة المستوى في هذا المحفل التزامها بتعددية

الأطراف التي تخضع اليوم لحصار تفرضه حفنة من أنصار الأعمال الانفرادية. وينتاب المجتمع الدولي قلقاً متزايداً إزاء تحقيق هدف هذا المحفل الذي يسعى إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ويصادف هذا العام الذكرى المئوية لإنشاء عصبة الأمم التي مهدت السبيل للأمم المتحدة، والتي أنشئت بهدف ضمان بقاء الجنس البشري وتفادي حرب عالمية أخرى ومنع نشوبها.

ونود أن نحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر نزع السلاح الذي أنشئ بهدف استضافة مفاوضات متعددة الأطراف بشأن جميع أنواع الأسلحة والمسائل المتصلة بعدم الانتشار وبالتقييد والمراقبة. ونواجه وضعاً معقداً جزاء تصاعد حدة التوتر في العلاقات الدولية، والصراعات الإقليمية والإرهاب، وتفشي رهاب الأجانب ونعرات العنصرية. وتضع العودة إلى مبدأ مونرو بتوجهاته الإمبريالية السلم والأمن الدوليين في مرمى الخطر. وفي هذا السياق، من المؤسف أن المؤتمر أثبت عدم قدرته على كسر الجمود المستمر على مدى عقدين من الزمن، بما أنه لم يف بولايته للتوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف بشأن البنود المدرجة في جدول أعماله. ويجب على المؤتمر أن يحقق هدفه كاملاً بأن يعتمد فوراً برنامج عمل شامل ومتوازن ودقيق يتضمن ولاية تفاوضية تراعي الأولويات المتصلة بنزع السلاح.

ويجب أن تكون عملية المشاورات في هذا الصدد شفافة وشاملة وأن تُجرى في كنف الاحترام، بما يكفل مشاركة جميع الدول الأعضاء. ولا يمكن أن تتوقف مناقشة المسائل الموضوعية على المسائل الإجرائية، ناهيك عن الحالات التي تنطوي على النوايا السياسية المعتادة. ولن يقود التركيز على الشؤون الداخلية لبعض الدول في هذا المحفل إلا إلى تسييس غير محمود وإلى طريق مسدود.

سيدي الرئيس، يجب أن نمضي قدماً نحو نزع السلاح النووي نزاعاً تاماً ونهائياً، وهو ما يتطلب التزاماً من جميع الدول - وفي مقدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب ضمان أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الاستخدام المحتمل لهذه الأسلحة من خلال ضمانات الأمن السليمة.

وسيحتفل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020 بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة، التي تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتحقيق نزع السلاح النووي. وقد شكلت المعاهدة معلماً تاريخياً باعتبارها الصك الوحيد الملزم قانوناً والرامي إلى تحقيق هدف نزع سلاح الدول الحائزة للأسلحة النووية، وفقاً للمادة السادسة منها. ومن الضروري التصدي في مرحلة مبكرة للتغيرات التي أحدثتها آخر التطورات العلمية والتكنولوجية على أساليب الحرب، ولا سيما في الفضاء الخارجي، من خلال تمكين النظام القانوني على النحو المعرب عنه في المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة متعددة الأطراف تحظر نشر الأسلحة هناك.

سيدي الرئيس، لقد أعلنت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام في إطار مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنعقد في هافانا، في كوبا، يومي 28 و29 كانون الثاني/يناير 2014. وقد أعيد التأكيد على هذا الالتزام في مؤتمر القمة الخامس لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنعقد في مدينة بونتا كانا في الجمهورية الدومينيكية يوم 25 كانون الثاني/يناير 2017.

وتلتزم فنزويلا التزاماً صارماً بهذه القضية. ونأمل أن تسير مناطق أخرى من العالم على نهج إقامة مناطق سلام. ونكرر دعوتنا إلى جميع البلدان المحبة للسلام إلى الإبقاء على أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام بهدف منع الحرب. والنداءات التي وجهتها حركة بلدان عدم

الانحياز لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط جديرة بالثناء.

وتطرح الأسلحة النووية تهديداً جسيماً للحياة على كوكبنا بسبب قدرتها التدميرية. ويقتضي صنع هذه الأسلحة وتطويرها أموالاً طائلةً كان يمكن إنفاقها عوضاً عن ذلك على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب، ولا سيما على القضاء على الفقر واستئصال الأمراض التي ابتليت بها البشرية، تمثيلاً مع أهداف خطة عام 2030. وبينما يتعرض السلم والأمن الدوليان للخطر، تُسَخَّر موارد مالية هائلة، وهي ضرورية لضمان التعاون من أجل التنمية المستدامة، في إنتاج المواد الانشطارية وتطوير تكنولوجيا حديثة لشن الحرب. وهناك صلة لا تنفصم عراها بين نزع السلاح الكامل والتنمية في بلداننا.

سيدي الرئيس، ستتولى فنزويلا رئاسة المؤتمر في الفترة من 27 أيار/مايو إلى 23 حزيران/يونيه 2019، وفقاً للنظام الداخلي. وينبغي التمسك بهذه القواعد من أجل ضمان الشفافية وتكافؤ الفرص لجميع الدول الأعضاء في المؤتمر. وسوف تتناول فنزويلا المبادرات والمقترحات التي قدمتها الدول من أجل صياغة قواعد جديدة في المجالات الحيوية لنزع السلاح بالدراسة والتقييم بفكر متفتح. ونعزم ترسيخ أي مبادرة تفضي إلى السلام الإقليمي والعالمي. ونصبو إلى عالم خال من العنف تسود فيه العدالة الاجتماعية في إطار الحريات الديمقراطية. وندعو إلى حل سلمي للمنازعات وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ونطالب باحترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وندعو جميع البلدان إلى توحيد الجهود لكسر الجمود القائم في المؤتمر.

وتعلق فنزويلا أهمية كبيرة على مشاركتها في أعمال هذا المحفل من أجل التفاوض على صكوك متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ودعوني أؤكد لكم أن الوفد الفنزويلي سيضطلع بواجباته، عند توليه الرئاسة، بحياد وشفافية، وسيساعد على تهيئة جو بناء تسوده الثقة وتُستعرض فيه جميع البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. وشكراً جزيلاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بلاسينثيا على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لبرهة قصيرة من أجل مرافقة السيد بلاسينثيا إلى خارج القاعة. علّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. سيداتي وسادتي، هذا ينهي قائمة المتكلمين الرفيعي المستوى في هذا الجزء الرفيع المستوى. وما دامت الترجمة الشفوية لا تزال متاحة، هل يود أي وفد آخر تناول الكلمة؟ أرى طلباً من الولايات المتحدة الأمريكية لأخذ الكلمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، آخذ الكلمة لأمارس حقي في الرد على الدعاية التي أطلقها للتو ممثل نظام مادورو السابق. هذا النوع من الدعاية هو مثالٌ نموذجي على نظام لا يحظى بأي مصداقية في المجتمع الدولي، ولا يكتسب أي شرعية أخلاقية أو سياسية، ويدرك أن الشعب الفنزويلي مريض ومنهك جراء حرمانه من الغذاء والدواء والكرامة.

لقد كان العنف الذي سلطه نظام مادورو السابق في نهاية الأسبوع على الفنزويليين مثيراً للاشمئزاز ويبيّن إلى أي مدى قد يذهب النظام السابق في حرمان أكثر الناس حاجةً في فنزويلا من الإمدادات الإنسانية. وإنها لمهزلة أن يستمر النظام السابق في محاولة إلقاء اللوم على الجميع بسبب الحالة الكارثية في فنزويلا ويستثني نفسه. ومع ذلك، يعلم جميع المواطنين في العالم ممّن يشعرون

بالمسؤولية، وعلى رأسهم الفنزويليون، أن الملامة تقع على نظام مادورو السابق الفاسد والديكتاتوري وأنه يجب أن يخضع للمساءلة.

وقد أجبر انخيار النظام الديمقراطي في فنزويلا والأزمات الإنسانية والاقتصادية والسياسية المستمرة في البلاد ملايين الفنزويليين على الفرار من بلدهم منذ عام 2015. وهذه أكبر هجرة جماعية على الإطلاق يشهدها النصف الغربي من الكرة الأرضية، وهو ما خلق تحديات أمنية كبيرة للدول في جميع أنحاء المنطقة.

إن الولايات المتحدة تدعم الشعب الفنزويلي في سعيه لاستعادة ديمقراطيته. والولايات المتحدة ليست لوحدها في ذلك. فقد أعرب عدد من البلدان عن شواغله واتخذ العديد منها خطوات، بما يشمل الاعتراف بخوان غويدو رئيساً مؤقتاً.

وينبغي ألا يُسمح لنظام مادورو السابق بأن يواصل تمثيل الشعب الفنزويلي ويمارس سلوكه الخبيث ويفلت من العقاب. وتدعو حكومة بلدي مرة أخرى ممثلي نظام مادورو السابق إلى عدم تولي الرئاسة في هذه القاعة المخصصة لحكومة فنزويلا.

وقبل ذلك بقليل، توجه من جديد ممثل عن الدولة الرائدة في رعاية الإرهاب في العالم بكلمة إلى منتدى متعدد الأطراف لإلقاء محاضرة عن تعددية الأطراف والسلوك المسؤول. فلنكن واضحين، إيران ليست في وضع يسمح لها بإلقاء أي محاضرات على أي كان. هذا بلد هدد مراراً بتدمير إسرائيل. وقبل أربعين عاماً، أخذ دبلوماسيين أمريكيين رهائن لديه لمدة 444 يوماً؛ وهو ما لن ينساه الأميركيون على الإطلاق. وشارك في أعمال سرية متصلة ببرنامج للأسلحة النووية. ونفذ هجمات إرهابية لا حصر لها على مدنيين أبرياء في جميع أنحاء العالم. وبمол الجماعة الإرهابية في الشرق الأوسط وخارجه. ويطور القذائف التسيارية ويصدها إلى الجماعات الإرهابية على غرار المتمردين الحوثيين في اليمن وحزب الله في تحدي للمجتمع الدولي. والقائمة تطول.

وغني عن القول إن الجزاءات الاقتصادية التي فرضتها حكومة بلدي ستجعل من الصعب للغاية على طهران أن تنفذ وتمول أعمالاً إرهابية غادرة في المستقبل.

واسمحوا لي أن أتناول بالحديث مسألة خطة العمل الشاملة المشتركة مجدداً، بما أنها أثارت بضع مرات خلال الأيام القليلة الماضية. إن حكومة بلدي تركز على اتباع نهج شامل يُبقي أي احتراق نووي إيراني بعيد المنال على الدوام. وهو ما لم تتمكن من تحقيقه خطة العمل الشاملة المشتركة التي تشوبها العيوب. ويتصدى النهج الذي تتبعه حكومة بلدي لبرنامج إيران للقذائف التسيارية ودعمها للإرهاب وزعزعتها للسلوك الإقليمي، وانتهاكها لحقوق الإنسان.

وقد اتفق على خطة العمل الشاملة المشتركة على أمل أن تفضي إلى تحسن في سلوك إيران في مجالات أخرى، لكن ذلك لم يحدث. بل بات سلوك إيران أكثر عدوانية، بما يهدد الولايات المتحدة ومصالحنا تحت غطاء الاتفاق. ولهذا الأسباب، عمد الرئيس ترامب إلى سحب الولايات المتحدة من الخطة التي لم تحفظ مصالح الأمن القومي الأميركي. ونهدف الآن إلى ممارسة كل الضغوط اللازمة من أجل تغيير سلوك إيران والسعي إلى إيجاد إطار جديد قادر على تبديد شواغلنا.

ولذا أيها الزملاء، في المرة القادمة التي يأخذ فيها أحد ممثلي النظام الكلمة كي يطنب في الحديث عن كون إيران دولة متعددة الأطراف ومحبة للسلام، فنصيحتي لكم هي ببساطة ألا تعيروا اهتماماً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة الموقر على بيانه وأعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي الموقر.

السيد دينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يوشك اجتماعنا على الانتهاء. ونود طبعاً أن نمارس حقنا في الرد، غير أننا مستعدون لتوخي المرونة: فإما أن نقرأ بياننا الآن، إذا بقي المترجمون الشفويون لفترة أطول، وإما أن ندلي به غداً خلال جلستنا العامة العادية، على أن يُعتبر حقاً في الرد. الآن؟

لقد كرر بعض الضيوف الموقرين في هذه القاعة مجدداً وجهات نظرهم التي باتت مألوفة الآن، فيما يتصل بالمسؤولية المفترضة لروسيا عن انتهاك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وقد علّقنا على هذا الوضع غير مرة، ولكن في هذه الحالة أود أن أقرأ عليكم مقتطفاً من خطاب ألقاه رئيس الاتحاد الروسي. وكما تعلمون، فإن رئيس الدولة في روسيا، على غرار عدة بلدان أخرى، هو أيضاً القائد الأعلى للقوات المسلحة، فهذا إذن ليس بمجرد تحليل خبير من الخبراء، ولا حتى بخطاب ألقاه وزير الدفاع أو رئيس الأركان. وهذه هي الطريقة التي ينظر بها القائد الأعلى للقوات المسلحة للاتحاد الروسي شخصياً إلى الأمور بخصوص معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى.

"يشكّل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى أكثر المسائل إلحاحاً، إذ يستقطب معظم المناقشات، ولذا عليّ أن أتحدث عنها بمزيد من التفصيل. وما من شك، بطبيعة الحال، في أن العالم شهد تغييرات جوهرية منذ التوقيع على المعاهدة عام 1987. وقد طورت عدة بلدان هذه الأسلحة ولا تزال تطورها، لكن لم يكن ذلك حال روسيا ولا الولايات المتحدة - إذ قيّدنا أنفسنا في هذا السياق بمحض إرادتنا. وقد يثير الوضع الراهن التساؤلات. وكان الأجدر بشركائنا في الولايات المتحدة أن يتوخوا الصدق بشأن الأمور، عوضاً عن توجيه اتهامات غير واقعية إلى روسيا من أجل تبرير انسحابهم الانفرادي من المعاهدة. وكان أولى بهم أن يعمدوا إلى ما عمدوا إليه عام 2002، عندما انسحبوا علناً وصراحة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وسواء كان ذلك تصرفاً صائباً أو خاطئاً فتلك مسألة أخرى. أعتقد أنه كان خاطئاً، لكنهم أقدموا عليه وما حدث قد حدث. وكان يجدر بهم أن يكونوا صادقين هذه المرة أيضاً. فماذا هم فاعلون حقاً؟ ينتهكون المعاهدة بأفعال أيديهم، ثم يبحثون عن الأعذار ويلقون باللائمة على الآخرين. بل ويحشدون أيضاً البلدان التابعة لهم التي قد تكون حذرة لكن تظل مستعدة كي تتهافت تأييداً للولايات المتحدة. وفي مرحلة أولى، شرعت الولايات المتحدة في تطوير قذائف متوسطة المدى وفي استخدامها، واصفة إياها بأنها "قذائف محددة الهدف" لأغراض الدفاع المضاد للقذائف بهدف صرف الانتباه عنها. ثم بدؤوا في نشر أنظمة الإطلاق العالمية Mk-41 في أوروبا، وهو ما يتيح الاستخدام القتالي لقذائف توماهوك الانسيابية المتوسطة المدى.

"وأنا أتحدث عن هذا وأخذ وقتاً لسبب وحيد وهو ضرورة أن نرد على الاتهامات الموجهة إلينا. والولايات المتحدة، حتى عندما فعلت ذلك، تجاهلت بشكل صارخ أحكام المادتين الرابعة والسادسة برمتها من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. فطبقاً للمادة الرابعة (1)، وأقتبس منها: 'يزيل كل طرف جميع قذائفه المتوسطة المدى وأجهزة إطلاق هذه القذائف ... بحيث ... لا يجوز أن يمتلك هذه القذائف [أو] أجهزة إطلاقها ... أي من الطرفين'. وتنص المادة السادسة (1) على ما يلي: 'عند بدء نفاذ هذه المعاهدة وفيما يليه، لا يجوز لأي من الطرفين ... أن ينتج أي قذائف متوسطة المدى أو يخضعها لاختبارات الطيران أو ينتج أي مرحلة من مراحل هذه القذائف أو أي أجهزة لإطلاق هذه القذائف ...'.

"لقد انتهكت الولايات المتحدة أحكام المعاهدة انتهاكاً مباشراً وصارخاً، باستخدام قذائف محددة الهدف ومتوسطة المدى وينشر أجهزة إطلاق قذائف، في رومانيا وبولندا، تصلح لإطلاق قذائف توماهوك. وأجهزة إطلاق القذائف هذه متمركزة أصلاً في رومانيا، فما الذي يحصل؟ لا شيء، أو هكذا يبدو. ونحن لا نستغرب ذلك، ولكن ينبغي أن يكون الناس على بينة ودراية بما يجري.

"وسبق أن قلت هذا، لكنني أريد أن أكرره لأهميته القصوى: روسيا لا تنوي - ودعوني أكرر - روسيا لا تنوي أن تكون أول من ينشر هذه القذائف في أوروبا. فإذا كانت ستُصنع وتُسلَّم فعلاً إلى أوروبا، وهو ما تخطط له الولايات المتحدة - على الأقل، لم نسمع خلاف ذلك - فسوف يزيد هذا من حدة الوضع الأمني الدولي إلى حد كبير ويخلق تهديداً حقيقياً لروسيا، لأن بعض أنواع القذائف هذه قادرٌ على بلوغ موسكو في غضون 10 أو 12 دقيقة فحسب. وهذا تهديد خطير للغاية لنا. وإذا ما حدث ذلك، فسنضطر، ودعوني أن أؤكد، سنضطر إلى التفكير في رد مشابه أو مغاير.

"وأقولها مباشرة وعلناً الآن، كي لا يلومنا أحد لاحقاً، وحتى يكون الجميع مطلعين سلفاً على ما يجري هنا. سوف تضطر روسيا إلى صنع ونشر أنواع من الأسلحة لا يتسنى استخدامها ضد الأراضي التي يصدر منها التهديد المباشر لنا فحسب، بل كذلك ضد الأماكن التي تقع فيها مراكز صنع القرار المتعلقة بمنظومات القذائف التي تطرح تهديداً لنا.

"والجدير بالذكر، والعديد من هذه المعلومات حديث، هو أن المواصفات التقنية لأسلحتنا ستعكس التهديدات الموجهة إلى روسيا بشكل كامل، بما يشمل مدة الطيران اللازمة لبلوغ مراكز صنع القرار هذه.

"ولدينا الدراية اللازمة لتحقيق ذلك، وسننفذ هذه الخطط فوراً بمجرد أن تصبح التهديدات الموجهة إلينا حقيقية. ولا أعتقد أننا بحاجة إلى مزيد من التصعيد غير المسؤول للوضع الدولي الراهن. ليس هذا ما نريد.

"ماذا أود أن أضيف؟ لقد سبق وأن حاول زملاؤنا الأمريكيون اكتساب تفوق عسكري مطلق من خلال مشروعهم العالمي للدفاع الصاروخي. وعليهم أن يقلعوا عن هذه الأوهام. وسيظل ردنا فعالاً وناجعاً على الدوام.

"ويستمر العمل بثبات على الجيل القادم من نظم الأسلحة الذي تحدثت عنه في خطابي لعام 2018، وفقاً للجدول الزمني ودون انقطاع. وقد بدأ الإنتاج المتسلسل لنظام أفانغارد. وسيُجهَّز الفوج الأول من القوات الصاروخية الاستراتيجية بنظام أفانغارد هذا العام. ودخلت في مرحلة الاختبار قذيفة سارمات الفائقة الثقل والعابرة للقارات والجبارة إلى درجة لا مثيل لها. وقد أثبتت أسلحة الليزر من طراز بيرسفت ونظم الطيران المجهزة بالقذائف التسيارية فوق الصوتية من طراز كينزال خصائصها الفريدة في المهام التجريبية لمرحلة التأهب للقتال. وتخضع القذيفة الانسيابية غير محدودة المدى من طراز بورفيسستنيك التي تعمل بالطاقة النووية لاختبارات ناجحة.

"وأعتقد أن بوسعي أيضاً أن أبلغكم رسمياً باختكار واعد آخر: هو تسيركون، وهي قذيفة فوق صوتية يمكنها أن تبلغ سرعة 9 مآخ تقريباً وتضرب هدفاً على الأرض أو في المياه على بعد أكثر من 1 000 كيلومتر. ويأتي هذا كله دون أن ندفع أي تكلفة إضافية.

"وختاماً لموضوع انسحاب الولايات المتحدة الانفرادي من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، أود أن أقول الآتي: لقد ظلت الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة تنتهج سياسة تجاه روسيا من العسير أن توصف بأنها ودية. وتُطرح مصالح روسيا المشروعة جانباً؛ وتتواصل الحملات على روسيا في أشكال شتى؛ وتُفرض المزيد والمزيد من العقوبات غير القانونية بموجب القانون الدولي، دون أن تكون هذه العقوبات رداً على أي استفزاز على الإطلاق. ويتعرض هيكل المعاهدة الذي يركز عليه الأمن الدولي، والذي ظل يتبلور منذ عقود، لتفكيكٍ انفرادي، ويُشار من جديد إلى روسيا على أنها في معظم الأحيان أكبر تهديد للولايات المتحدة.

"ودعوني أقولها صراحة: هذا غير صحيح. فروسيا تريد إقامة علاقات سلمية ومنصفة وودية مع الولايات المتحدة. وروسيا لا تهدد أحداً، وجميع أعمالنا الأمنية تهدف في طبيعتها إلى مجرد الرد والدفاع. ولا نأبه بالمواجهة، لا سيما مع قوة عالمية كالولايات المتحدة. ومع ذلك، يبدو أن شركاءنا لم يلاحظوا عمق التغيير ووتيرته في جميع أنحاء العالم وإلى أي اتجاه تسير الأمور. وبمضون في سياستهم الهدامة والضالة كما يتضح. وهذا ليس حتى في مصلحة الولايات المتحدة نفسها. ولكن القرار لا يعود إلينا.

"وندرك أننا نتعامل مع أشخاص مغامرين وعلى درجة عالية من الكفاءة، ولكن هناك أيضاً العديد من الناس من الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة، ممن يثقون ثقة مفرطة في تميزهم وتفوقهم على بقية العالم. وبطبيعة الحال، يحق لهم أن يتصوروا ما يشاءون. ولكن هل بوسعهم أن يحسبوا حساب ذلك؟ ربما يجدر بهم أن يستنبطوا المدى الذي سيبلغه الجيل القادم من نظم أسلحتنا وسرعته. فليدققوا في حساباتهم أولاً، ثم ليتخذوا القرارات التي قد تخلق مزيداً من التهديدات الحقيقية لبلدنا، وتدفع بروسيا إلى الرد بطبيعة الحال. ولسوف يكون أمن بلدنا مكفوفاً، دون أدنى شك ودون قيد أو شرط.

"وسبق أن قلت هذا على أي حال، ولكنني أقوله مجدداً: نحن على أهبة الاستعداد للمشاركة في محادثات نزع السلاح، غير أننا لن نستمر في طرق باب مغلق بعد الآن. وسوف ننتظر حتى يستعد شركاؤنا ويدركوا ضرورة إجراء حوار منصف في هذه المسألة.

"نحن بحاجة إلى السلام في تحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل. والغرض من جهودنا لتعزيز قدرتنا الدفاعية هو ضمان أمن هذا البلد ومواطنيه حتى لا يفكر أحد في شن عدوان علينا، أو حتى في محاولة الضغط علينا".

وقد كان هذا جزءاً من خطاب ألقاه رئيس الاتحاد الروسي أمام الجمعية الاتحادية. وسوف نترك نسخاً باللغة الإنكليزية في مكتب الوثائق لأي شخص يرغب في قراءته بمزيد من التفصيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر مندوب الاتحاد الروسي الموقر على بيانه. وأخشى أن علينا إعفاء المترجمين الشفويين الآن. هناك ثلاثة متكلمين آخرين على القائمة. وأقترح أن أعطيهم الكلمة في بداية جلستنا صباح الغد. وبذلك ننهي أعمالنا لهذا اليوم. وستُعقد الجلسة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح غداً الخميس 28 شباط/فبراير، في تمام الساعة 10/00، وسنستمع فيها إلى بقية المتكلمين على القائمة لهذا اليوم، وسنناقش أيضاً مشروع المقرر وورقة العمل التي عممتها الأمانة في 21 شباط/فبراير.

وأود أن أشكر المترجمين الشفويين على منحنا الدقائق القليلة الإضافية لاختتام أعمالنا.

رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة 13/05.